



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

¹ مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية،
جامعة المدية (الجزائر)

دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال
الفترة 1980-2016

Study of causality between savings and some macroeconomic
variables in Algeria during the period 1980-2016

بن سعدة بلول^{1*}، Bensada.bloul@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/06/26

تاريخ الإرسال: 2020/02/25

الكلمات المفتاحية

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز التداخل بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الاستهلاك، الاستثمار والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة: (1980-2016) في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة، فيعتبر الادخار مصدرا هاما جدا في توفير رؤوس الأموال التي تمول عملية الاستثمار، كما يلعب الادخار دور هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لذلك كان لابد من القيام بدراسة نظرية وتطبيقية لأثر الادخار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الاستهلاك، الاستثمار والناتج المحلي).

تصنيف JEL: E21 ؛ E23 ؛ C13

Abstract

This article aims to highlight the overlap between savings and some of the macroeconomic variables represented in consumption, investment and GDP in Algeria during the period: (1980-2016) in an attempt to model the phenomenon under study, so saving is a very important source in providing the capital that funds the investment process, Savings also play an important role in achieving economic growth and economic development. Therefore, it was necessary to carry out a theoretical and practical study of the effect of savings on some of the macro economic variables in Algeria (consumption, investment and GDP).

Keywords

Savings ; investment
Economic variables
Consumption ;
;local production ;

JEL Classification Codes : E21 ; E23 ; C13

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: Bensada.bloul@univ-medea.dz

1. مقدمة:

إن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع ضرورة حتمية والمشكلة التي تواجهها المجتمعات تكمن في كيفية جعل معدل النمو الاقتصادي كافيا لمواجهة الاستهلاك السنوي في السلع المستخدمة في عمليات الإنتاج، ولمواجهة أيضا الزيادة السنوية في عدد السكان، الأمر الذي يجعل استمرار النمو الاقتصادي عند نفس المستوى عاملا مؤديا لانخفاض مستوى المعيشة، ولمواجهة كذلك التخلف الذي أدى إلى سوء استخدام الطاقات الإنتاجية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والخلقية السيئة التي تقف عائقا في سبيل التقدم والتطور الذي لا يمكن القضاء عليها إلا بإشاعة النمو اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا.

يعد الادخار من أهم المواضيع التي لقيت اهتمام ودراسة منذ القدم، فقد لقي اهتمام كافة المجتمعات القديمة والحديثة، بالإضافة إلى الديانات السماوية التي أكدت على أهمية الادخار وحثت عليه، فقد عرف الادخار بمعناه على انه عبارة عن الاحتفاظ بجزء أو نسبة من الدخل لاستخدامه لأجل معين، وغالبا ما يوجه هذا الجزء إلى الاستثمار، وفي حالات أخرى إلى حاجة ملحة أو لعدة دوافع أخرى، ولا يقتصر الادخار على الفرد فقط بل يتم من جانب أعوان الاقتصاد، وذلك بهدف توجيهه للاستثمار، لذا فان أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون ان يتحمل شعبها عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني حتى يصبح ضعف أمثال معدل نمو السكاني لما في ذلك من آثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولا يعني ما قيل سابقا أننا نغفل عن فكرة أن انطلاق أي مجتمع في معارج التقدم يتوقف على عدد كبير من العوامل الاقتصادية والثقافية الأخرى، إذ لا يكفي مجرد التغلب على انخفاض معدل الادخار في دولة معينة حتى تتحقق التنمية الشاملة والمتواصلة، وإنما يجب أن تتضافر عوامل أخرى كالنقد التكنولوجي والمهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية بجانب توافر الموارد الطبيعية والبيئية الدولية المواتية .

إن ما تتسم به الأزمة الاقتصادية في الجزائر من وحدة وتعقيد يمكن رده الى وجود استمرارية مجموعة رئيسية من الظواهر الاقتصادية التي تعبر في مجموعها عن القصور في عمل الاقتصاد ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار من الظواهر البارزة وهذا يرتبط بدوره بعلاقة السببية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك الانخفاض في معدل الادخار الذي يمثل مصدرا هاما للاستثمار .

ومن هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة أساسا فيما يلي: ما طبيعة ونوع العلاقة بين الادخار وبعض من

المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وهل يمكن إبراز هذا التأثير خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات البحث:

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية ووفقا للدراسات السابقة التي تناولت الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

في الجزائر يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الادخار هاما لأي عملية تنموية وبالتالي يجب الاهتمام به وتعبئته .
- الظروف التي تعيشها الجزائر هذه الأيام نجمت إلى حد كبير عن الآثار التي ترتبت على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلادنا خلال شوط طويل من السعي لتنمية اقتصادها منذ الاستقلال .

■ توجد علاقة وتأثيرات متبادلة بين الادخار كعنصر فعال في النمو ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (الاستثمار، الاستهلاك والإنتاج).

منهجية الدراسة:

لمعالجة إشكاليتنا المطروحة، سوف نتبع المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع كما هو متوفر في مادة البحث، كما سوف نتبع المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض والتحليل، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما سبب والأخرى نتيجة، والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، ويمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد، منهج القياس الاقتصادي الذي يجمع بين الرياضيات كمنهج استنباطي (استنباط النتائج)، وبين الإحصاء كمنهج استقرائي الذي يمثل معالجة للبيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية، وذلك لقياس العلاقة بين الادخار والعوامل المؤثرة عليه، وقياس العلاقة بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

هيكلية الدراسة:

قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور :

- الإطار النظري للادخار؛
- دراسة تحليلية لتطور الادخار في الجزائر خلال 1980-2016؛
- القياس الاقتصادي لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة: 1980-2016.

II. الدراسات السابقة:

1. علاقة رأس المال الأجنبي على الادخار والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي في مصر (تحليل اقتصادي قياسي) خلال الفترة: 1989-1995¹:

تبحث الدراسة عن أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي في مصر، وأوضحت النتائج أن هناك أثر معنوي موجب لتدفق رأس المال الأجنبي المباشر على الادخار والاستثمار وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أيضا وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وأشارت النتائج إلى أن للاستثمار أثر معنوي قوي على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

2. أثر سعر صرف العملات الأجنبية على معدلات الادخار في السودان² :

حيث تناولت الدراسة علاقة سعر الصرف بمعدل الادخار في السودان، وبينت هذه الدراسة على أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والمدخرات، أي عندما ينخفض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني يزيد حجم المدخرات، هذا يعني أيضاً أن زيادة حجم المدخرات له أثر إيجابي على توفير رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية السودانية، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج مما يكون له الأثر الإيجابي على زيادة الدخل الوطني المحلي، وخرجت الدراسة بنتيجة وهي أنه من الضروري أن تساعد السياسات الاقتصادية على الأقل على الاستقرار في أسواق صرف العملات لتحفيز المواطن على تحويل جزء من دخله إلى وظيفة الادخار.

3. اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة-2011-1970³:

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1970-2011، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك باستخدام طريقة انجل وجرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، واتضح من الدراسة عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

4. عمق المالية والادخار والنمو الاقتصادي في كينيا: والربط السببي الديناميكي⁴:

تبحث هذه الورقة عن العلاقة السببية بين العمق المالي والادخار والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1969-2005 باستخدام اختبار السببية trivariate، فيرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة على هذا الموضوع تستند أساسا على البيانات مستعرضة (cross-sectional) وإطار ذات المتغيرين، وبالتالي تعاني هذه الدراسات من قيدين رئيسيين: أولهما البيانات مستعرضة نفسها حيث لا يمكن أن تعالج القضايا الخاصة بكل بلد، وثانيا الاستدلال في إطار السببية بين الطائفتين Variate، قد يكون غير صالح بسبب إغفال متغير مهم في نموذج السببية، وبعبارة أخرى إدخال متغير ثالث يؤثر على كل من العمق المالي والنمو الاقتصادي في نظام السببية بين الطائفتين Variate قد لا يغير فقط اتجاه العلاقة السببية بين عمق المالية والنمو الاقتصادي ولكن أيضا حجم التقديرات، فالدراسة الحالية حاولت ملئ هذه الثغرة من خلال دمج الادخار كمتغير ثالث في علاقة تمويل النمو، وبالتالي خلق نموذج ثلاثي Variate لنموذج السببية، باستخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ آلية جوهانسن-جوسيليوس التجريبي، وكشفت النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى العمق المالي في كينيا، كما كشفت النتائج التجريبية أيضا أن النمو الاقتصادي باستعمال اختبار جرانجر يسبب الادخار، في حين أن الادخار باستعمال اختبار جرانجر يسبب العمق المالي في كينيا، وينطبق هذا كما يقول الباحث فيما إذا كان يقدر هذا النموذج في صيغة ثابتة أو في إطار ديناميكي.

III. الإطار النظري:

1. مفهوم الادخار

تعددت وتنوعت مفاهيم الادخار على حسب مختلف النظريات الاقتصادية، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها الاختلاف الزمني، الاختلاف المكاني، واختلاف الهيكل الاقتصادي لأصحاب النظريات.

نقوم باستعراض أهم المفاهيم التي عُرف بها الادخار:

* الادخار هو الحد من الاستهلاك لغرض أساسي هو الامتناع عن جزء معين من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج⁵، فهذا التعريف يحدد بحق المعالم الاقتصادية للادخار أي أن: الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة⁶.

* الادخار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد حين يمارس العملية الادخارية، وذلك بعدم إنفاق كل الدخل الجاري على الاستهلاك على السلع والخدمات، بل تجنّب جزء منه لتوديعه في البنوك أو صناديق التوفير أو شراء أسهما أو سندات أو حتى يأخذ شكل ائتمان، أو من جانب الدولة حين تقوم بدورها الادخاري بهدف الامتناع. أو بعبارة أدق الالتزام بالإحجام عن استهلاك جزء من الإنتاج مع توجيه هذا الجزء إلى الاستثمار، والادخار بذلك يصبح حتمية لتكوين رأس المال الذي يستخدم في عمليات الإنتاج ويصبح بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد، وبمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل⁷.

بالإضافة لكل ما سبق فإن الادخار ذكر في معاجم لغتنا العربية بدلالات مختلفة وذلك لأن الادخار يمثل قضية بالغة التعقيد، وما زالت جوانب عديدة لهذه العملية غير مفهومة، وهناك اختلاف في الرأي حتى حول التعريف الأساسي للادخار، فمعظم التعاريف على سبيل المثال ترى أن الادخار مفهوم متفق أي: الدخل ناقص الاستهلاك، لذلك يجب تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية للمصطلحات التي تتداخل فيما بينها عند الحديث عن الادخار والتفرقة بينها كما يلي:

- التوفير:

لغة: معناها الإكثار من الشيء فيقال: وفر الإنسان لأهله سبل المعيشة إذ هيأها لهم رعدة هنيئة مريحة⁸. أما اقتصادياً: يعتبر التوفير كوسيلة للكف عن الاستهلاك أي تجنّب الباقي من الدخل بعد الاستهلاك من الإسراف وذلك من أجل استعمالها وإشباع حاجة مستقبلية ملحة⁹.

- الربح: هو صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين.

أو هو زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها وخزنها وتسويقها.

- التدبير: ويقصد بها التفكير في المال والنظر في عاقبته والاعتناء به وتنظيمه.

- الإسراف: تعني أن المال تجاوز القصد.

- التبذير: التفریط في المال من غير قصد.

- الفائض الاقتصادي:

يعتبر الفائض الاقتصادي الفعلي الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، ولكنه يتميز عنه من حيث أن الادخار يأخذ مفهومه من الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، أي انه يعتبر الفرق الأمثل بين المفهومين السابقين، والذي يتأثر بالعلم والعقل والترشيد الأقصى لإمكانيات المجتمع، ويفترض تحقيق هذا الفائض قبل كل شيء إعادة تنظيم المجتمع نتيجة القيام ببعض التحويلات في هياكل البناء الاجتماعي، وذلك بترشيد استخدام الموارد بين الاستهلاك الضروري وغير الضروري، وبين العمل المنتج وغير المنتج، وهذا ما يجعل الفائض الاقتصادي الذي تم ترشيده وتعبئته لأغراض التنمية الاقتصادية أداة لتوسيع الجهاز الإنتاجي وترشيد استخدام الموارد، مما يؤدي إلى النهوض بمستوى الدخل الحقيقي¹⁰.

- الادخار وفائض السيولة:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الوطني خلال فترة معينة والذي لم يستهلك خلال نفس الفترة، بحيث أصبح متاحاً لتحويله إلى تكوين رأسمالي، وبالتالي فالادخار ظاهرة كلية مرتبطة بالدخل والاستهلاك، أما فائض السيولة فهو لا يعدو كونه ظاهرة نقدية بحتة تعني وجود فوائض مالية لدى الجهاز المصرفي في

الدولة تفوق نسبة السيولة القانونية التي تحددها قوانين عمل البنوك في الدولة، كما أن الظاهرة مرتبطة بالسياسات النقدية والمالية المتبعة، وفي كثير من الأحيان يقترن فائض السيولة بوجود عجز في الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار، ولجوء الدولة المعنية لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الخارج، ويتحدد حجم الادخار بعدة عوامل ويأتي على رأسها الدخل المتاح، أما فائض السيولة فيظهر لدى الجهاز المصرفي على مدى قدرة الجهاز المصرفي ذاته في إدارة واستثمار الموارد المالية المتاحة لديه أيا كان مصدرها أو حجمها، والسياسة الائتمانية والنقدية التي تحدد السقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي القانوني والسيولة، كما قد يكون فائض السيولة راجع إلى وجود اختلال في توزيع الفوائض والودائع داخل وحدات الجهاز المصرفي، وبالتالي إذا أعيد توزيع السيولة بشكل سليم فائض السيولة يتلاشى في مثل هذه الحالة.

-الادخار والاكتناز:

الاكتناز: لغة تعني كلمة الاكتناز " جمع المال ودفنه في الأرض"¹¹. أما اقتصاديا: فيتشابه الاكتناز مع الادخار بمفهومه السابق، في كون كل منهما جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، ويختلفان في أن الاكتناز يمثل احتجاز لجزء من الدخل سواء في شكل نقدي أو عيني، وهناك من يعرف الاكتناز بأنه عبارة عن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، ويلجأ الأفراد للاحتفاظ بالثروة لتمكنهم من دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية أو من تحقيق الأمال، ويمكن القول إنه إذا كان الاستهلاك هو البديل للادخار فإن الادخار أو الاستهلاك هما بديلا للاكتناز، وإنه إذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر فإن الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر وبالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض واستثمار الفوائض من الذي يتبقى من دخله بعد الاستهلاك¹². ويتخذ الاكتناز عدة صور منها: احتفاظ الأفراد بالنقد المعدني أو الورقي أو الحجارة الكريمة أو الذهب أو العملات الأجنبية، وكذلك المبالغ السائلة في صورة نقود يحتفظ بها قطاع الأعمال، كما يمكن أن يكون الاكتناز في صورة نقود يحتفظ بها الأفراد لمدة قصيرة جدا، ومثال ذلك: احتفاظ الموظف لمرتبه لينفق منه بانتظام طوال الشهر، ويطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع مصطلح: الادخار الاحتياطي لأن هذه الأموال تمثل احتياطا لمواجهة الحاجة للاستهلاك في المستقبل وهذا النوع من الاكتناز لا يمكن أن يتحول إلى رأس مال عيني مادام الفرد يحتفظ به لفترة قصيرة في صورة نقود، ومن ثم فإنه لا يزيد دخل المجتمع أو ثروته¹³.

وعلى العكس من الاكتناز فإن الادخار المنتج يساهم في زيادة حجم التراكم الرأسمالي في المجالات المختلفة ومن ثم يساهم في زيادة الدخل الوطني، ويعتبر الادخار منتجا سواء قام المدخر باستثماره بنفسه أم تم استثماره بواسطة شخص أو مؤسسة أخرى، وبالتالي فإنه يكتسب صفة الإنتاجية لأن الأرصدة النقدية تتحول إلى رأس مال عيني منتج مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي¹⁴.

و تكفي الإشارة إلى تحريم الاكتناز صراحة في القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.) [التوبة: 34-35].

2. مصادر الادخار المحلي :

يتكون الادخار المحلي من ثلاث فئات : ادخار قطاع العائلات وادخار المؤسسات والادخار الحكومي .
*ادخار القطاع العائلي: يتمثل الادخار العائلي في ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لا ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات أي: هو ما تبقى من "الدخل المتاح"، أي الدخل مطروحا منه الضرائب .

(مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي - الاستهلاك العائلي)

يتأثر الادخار العائلي في الدول النامية بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل والذي يتميز بانخفاضه في هذه الدول، فضلا عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار رغم حدوث زيادة حقيقية لدخول الأفراد في معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة، كما أنه توجد عوامل ك: "أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، الرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة"؛ لها أثر كبير على عملية الادخار¹⁵ .

والملاحظ في كثير من الدول المتقدمة والنامية أن لادخار القطاع العائلي أهمية أساسية في تكوين الادخار الكلي حيث تشكل مدخراته ما بين "60% - 70%" من مجموع المدخرات الوطنية، كما أنه القطاع الوحيد الذي تتجاوز مدخراته استثماراته، ولهذا فإن نمو القطاعات الأخرى يتوقف على ما يحوله هذا القطاع من مدخرات¹⁶ .

*ادخار المؤسسات: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار، فمدخرات قطاع الأعمال تتمثل في الأرباح المحتجزة كما تعتبر عادة المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات قطاع الأعمال.

يمكن صياغة عناصر الادخار الصافي لقطاع الأعمال رياضيا بالمعادلة التالية¹⁷:

الادخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الإجمالية - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الإهلاك + صافي الضرائب + الأرباح الموزعة)

تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة ومواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج؛ أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع لأصحاب عوامل الإنتاج، وهذا في شكل أجور، مرتبات، فوائد، جوائز، مكافآت، إيجار؛ وبالنسبة لأقساط الإهلاك فنحصر كل الأصول المختلفة من أراضي، مباني، الآلات...؛ وبعد استبعاد صافي الضرائب المدفوعة تبقى الأرباح الموزعة على أصحاب رؤوس الأموال.

ويتوقف الربح في قطاع الأعمال بصفة عامة على عاملين يتمثلان في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المكونة للقطاع، ومستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع، وبالتالي زيادة مدخرات قطاع الأعمال يستلزم القضاء على الإسراف والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية، لأن زيادة النفقات ونشيت الأسعار يؤدي حتما إلى تقليص الأرباح وربما تحقيق الخسارة.

تسمى مدخرات قطاع الأعمال عادة بالمدخرات المنظمة لكونها تحصل نتيجة لقرارات إدارية²⁰، وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى ادخار قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص، إضافة إلى مدخرات قطاع الأعمال المختلط.

*الادخار الحكومي: لا بد من التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية، أي مجموع مداخيل الدولة ناقص النفقات الاستهلاكية، ويتوقف الادخار الحكومي في أي دولة على كل من مداخيلها وعلى

نفقاتها الجارية فقط وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة. أما وسيلة تعبئة هذه المدخرات فتكون اختيارية أو إجبارية على الأفراد والمؤسسات بواسطة الضرائب والتمويل التضخمي. إن اغلب الإيرادات النهائية للإدارات والجماعات المحلية والضمان الاجتماعي تشكل دخلا للدولة، حيث تتشكل من الضرائب، الاشتراكات والاقتطاعات الإجبارية، ويأخذ هذا الدخل ثلاث اتجاهات رئيسية:

دخول الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات وأجور؛ نفقات الإدارة؛

الادخار الإجمالي للدولة والذي يخصص بدوره لتمويل الاستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى.

ويرتفع حجم الادخار الحكومي بزيادة الإيرادات من ناحية وانخفاض النفقات من ناحية أخرى، حيث يوجه الفائض لتمويل الاستثمارات وتسييد أقساط الديون، أما إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهذا يدل على وجود عجز يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وعدم مقدرة أصحاب الدخل المحدودة على الادخار، فضلا عن إجمام رؤوس الأموال الأجنبية وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات.

تعمل الحكومات دائما على زيادة مواردها واقتصاد نفقاتها لتحقيق فائض توجهه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، فهناك مجالات واسعة لتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري أو ما يطلق عليه بالاستهلاك العام والحد من مستوياته المرتفعة في الدول النامية¹⁸.

3. أهمية الادخار :

إن معظم بلدان العالم لمست أهمية كبيرة للادخار كمصدر هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات حيث انه يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول المتقدمة عموما والنامية بالخصوص، وتستهدف كل محاولات التنمية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار، غير أن هذه المساعي غالبا ما تكون مشروطة بمدى التزام هذه الدول بخطط تحقيق الاستقرار وإجراءات الإصلاح الاقتصادي¹⁹.

لذا فان أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون إي يتحمل شعبها عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني، حتى يصبح ضعف أمثال معدل النمو السكان، لما في ذلك من آثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية.

لقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة ذوي الدخل الكبيرة، ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى²⁰.

إضافة إلى ما قلناه سابقا ف للادخار أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع، فبالنسبة للفرد فان الادخار يمكنه مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط وللطوارئ، كما انه يشكل مصدر للدخل في حالات المرض والعجز والشيوخوخة، والادخار يمكن الفرد من توريث قدر من الثروة لأبنائه ليساعدهم على مواجهة ومواكبة متطلبات الحياة²¹.

كما للادخار أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع نبرزها في النقاط التالية :

إن عملية التنمية الشاملة تتطلب العديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالاقتصاد لمرحلة النمو، وبرز معدل الادخار كواحد من أهم تلك العوامل، مع التأكيد على الضرورة مشاركة وتعاون عوامل أخرى منها: الأيدي العاملة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، والمستوى الفني "التكنولوجي" المناسب والمناخ السياسي الاجتماعي المواتي، إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي .

الحد من الضغوط التضخمية ذلك انه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية فان سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم²² .

الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على المال الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع الأفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليل الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية²³ .

وإذا اتبعنا أهمية الادخار في الأدب الاقتصادي لوجدنا أن هذه الأهمية ظهرت جليا عند التقليديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما اتضحت أيضا عند أصحاب نماذج النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية .

تشكل حلقة النشاط الاقتصادي أساسا من (الادخار، الاستثمار الاستهلاك والإنتاج)، وترتبط هذه العناصر ببعضها البعض حيث ينعكس التغير كل دالة على بقية الدوال، كما ان هاته الدوال تابعة لمتغيرات اقتصادية مختلفة، ومنه فأي تغير يمس الدوال المكونة لحلقة النشاط الاقتصادي أو المتغيرات المفسرة لها يؤثر بشكل مباشر على هاته الدوال والتي من بينها الادخار سواء للفرد أو المجتمع، واهتم العديد من المفكرين بهذا الأخير والتعمق فيه، ونظرا لأنه يمثل عنصرا جوهريا في رفع مستوى الاقتصاد الوطني كان لابد من الاهتمام بعلاقة هذا الأخير (الادخار) مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الاقتصاد الوطني سواء على الصعيد تناظري أو التطبيقي منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين ونصفه الثاني .

4. العلاقة بين الادخار والاستثمار:

أ. تعريف الاستثمار: يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه كل إنفاق آني تنجر عنه عوائد مستقبلية²⁴، كما يعرف بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس مال ذاو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل²⁵.

ب. العلاقة بين الادخار والاستثمار: يلاحظ الفكر الكلاسيكي اتفق مع الفكر الكينزي في تعادل الادخار مع الاستثمار، إلا أن هذا التعادل يتحقق وفقا للفكر الأول بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من التسليم بضرورة التوازن التلقائي في الاقتصاد، أما وفقا للفكر الثاني فان التعادل يكون ضروريا انطلاقا من تعريفات كينز للمتغيرات المؤثرة في العنصرين .

بين المفهوم الكينزي للادخار والاستثمار ومفهوم فيكسل وروبرتسون للعلاقة بين هذين العنصرين والذي يعتبر تعميقا لمفهوم المدرسة السويدية، ويمكن القول انه لا يوجد تناقض كما يبدو للنظرة العابرة فكل مفهوم يكمل الآخر، فالاختلاف يتمثل في تعبير أو اللغة المستخدمة وليس في الشرح والتفسير

إن تعادل الادخار مع الاستثمار المحققين شرطا توازنيا هاما ذلك انه في حالة نقص الاستثمار عن الادخار فان يعني ذلك إن استهلاك الأفراد يكون اقل من حجم السلع الاستهلاكية المنتجة، ويعني ذلك إن زيادة المعروض من هذه السلع المطلوب منها، لذلك يدفع المنتجين إلى أن أسعارهم سوف تكون تبعا لرغبتهم في تصريفه وكذلك بالنسبة لحجم

إنتاجهم منها في فترة ما، ومادام هناك علاقة ارتباط بين حجم الدخل إلى أن يحدث تعادلا مع حجم الاستثمار وبالطبع فان العكس صحيح²⁶.

إن تعادل بل تطابق الادخار والاستثمار المحققين لا يعني أن الحديث عن الادخار يقصد به في نفس الوقت الحديث عن الاستثمارات، ومن ثم يكون الخط بينهما، وذلك لان هذين العنصرين يتحققان كما ذكرنا قبل ذلك من أطراف مختلفة للنشاط الاقتصادي في المجتمع تنتوع أهدافهم وتتعدد دوافعهم .

في الوقت الحالي تستخدم المحاسبة الوطنية وكذلك تقارير المنظمات الدولية لغة التعادل بين الادخار والاستثمار كما ذكرنا سابقا، إلا أن هذه النظرة لكون الادخار والاستثمار المحققين، وهذا لا يمنع القول بإمكانية الاختلاف بين الادخار والاستثمار منظورا إليهما في النطاق المتوقع .

وإذا كان هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار، فان هناك به إجماع على أهمية تمويل الادخار للاستثمار لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

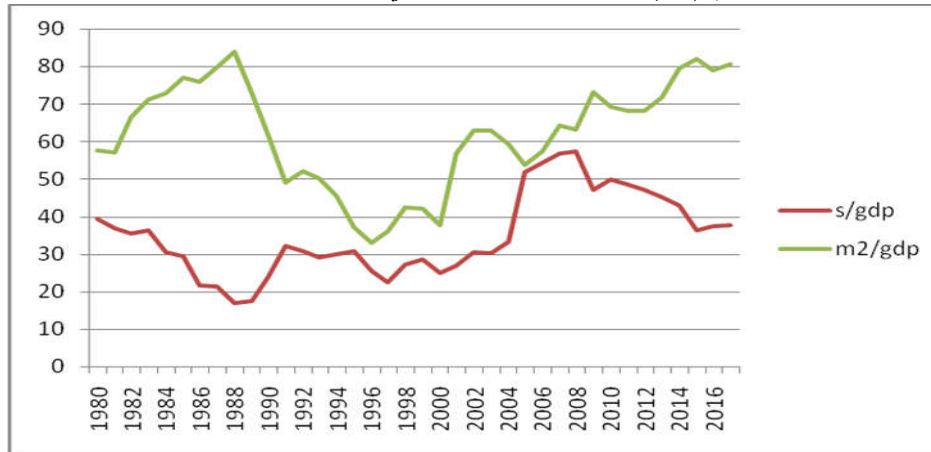
5. علاقة الادخار بتوزيع الدخل :

تعتبر طبقة الأغنياء ذات دخل كبير يوجه جزء منه للاستهلاك، أما الفقراء فيحصلون على دخول ضعيفة لا تفي بأقل الضروريات لذلك توجه كل دخلها للاستهلاك، ومنه فتوزيع الدخل عامل أساسي في تحديد ميل الحدي للادخار²⁷، كما أن هناك من يشير إلى أن توزيع الدخل الأسرة يمكن له تأثير قوي على سلوك مدخرات الأسر²⁸ . فالميل الحدي للادخار عند طبقة الأغنياء أعلى منه لدى طبقة الفقراء، ولهذا فتحقيق المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى تقليل نسبة الادخار عامة، لان تغير هيكل توزيع الدخل الوطني يعمل على إحلال فئة اجتماعية محل فئة أخرى، وبما أن لكل فئة ميل محدد نحو الاستهلاك والادخار فهذا يعمل على زيادة استهلاك الفقراء لزيادة دخلهم وتوجه الأغنياء لادخار جزء اقل لان دخلهم انخفض فعلمية إعادة توزيع الدخل بعدالة تعمل على تخفيض الادخار²⁹.

IV. دراسة تحليلية لتطور الادخار في الجزائر خلال 1980-2016:

من المعطيات المتوفرة لدينا نلاحظ أن مؤشر s/gdp في سنة 1980 كان في حدود 40 وبدأ في التناقص نسبة لانخفاض أسعار البترول نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية بسبب أزمة الطاقة في 1979 وأزمة 1973 وبعد سنة 1988 بدأت نسبة الادخار المحلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع تدريجيا حتى سنة 2008 انخفضت نتيجة الأزمة المالية العالمية بينا المؤشر m2/gdp الذي يقيس عمق الجهاز المصرفي بنسبة السيولة الحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن m2 تشمل - بالإضافة إلى وسائل الدفع الجارية- الودائع الادخارية لقطاعات المجتمع المختلفة لدى الجهاز المصرفي كان سنة 1980 في حدود 58 وبدا في التصاعد نسبيا حتى سنة 1986، وبعد سنة 1988 بدا في التنازل نتيجة ما شهدته الجزائر (المشهد السياسي) في تلك الفترة حتى سنة 1999، ومنذ سنة 2000 بدا في الارتفاع تدريجيا حتى سنة 2016.

شكل رقم (01): تطور معدل الإيداع في الجزائر 1980-2016



المصدر : من إعداد الباحث معتمدا المعطيات بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel.

V. القياس الاقتصادي لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016:

استعملنا في دراستنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية: الادخار المحلي الحقيقي (S)، الاستهلاك النهائي الحقيقي (LFC)، الاستثمار المحلي الحقيقي (LI)، والناجح المحلي (L PIB) مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية وتشمل الفترة من 1980 إلى 2016. سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين الادخار المحلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالطريقة الإحصائية المناسبة.

1. اختبار المتغيرات :

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى "علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

2. دراسة إستقرارية المتغيرات :

جدول رقم (01): نتائج اختبار الاستقرار

النموذج I		النموذج الثاني II		النموذج الثالث III		درجة التأخير	المتغيرات
القيم % لدرجة عند 5	ADF ϕ t	القيم % لدرجة عند 5	ADF ϕ t	القيم % لدرجة عند 5	ADF ϕ t		
-1.95	-3.59	-2.95	-3.95	-3.54	-4.33	1= P	LS الفرق الأول
-1.95	-6.54	-2.95	-6.45	-3.54	-6.34	1= P	LI الفرق الأول
-1.95	-2.93	-2.95	-3.19	-3.54	-3.55	1= P	LFC الفرق الثاني
-1.95	-3.6	-2.95	-3.76	-3.54	-3.67	1= P	LPIB الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 .

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC و SCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول "رقم 01" فيما يخص المتغيرات ($LS, LI, LFC, LPIB$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل (المتغيرات)، كما أن النتائج أيضا أثبتت وجود الثابت (C) في بعض السلاسل، في حين أن هذه الأخيرة المتغيرات ($LS, LI, LFC, LPIB$) تحوي الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلاسل ($LS, LI, LPIB$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أما بالنسبة للسلسلة ($DLFC$) غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبارات على السلسلة الفروقات من الدرجة الثانية أصبحت (LFC) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة .

ملاحظة : الحرف « L » الذي يسبق كل متغيرة يمثل اللوغاريتم العشري لهذه المتغيرة وقد أجري هذا التحويل لغرض تصحيح عدم التجانس الممكن تواجده في المتغيرات من حيث الأحجام ووحدة القياس

نتيجة :

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلصنا أن كل السلاسل مستقرة وليست متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي فإن السلاسل ($LPIB, LS, LFC, LI$) لا تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي فلا توجد إمكانية وجود تكامل متزامن .

3.دراسة السببية :

جدول رقم (02): نتائج التأخيرات لاختبار غرانجر.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLFC DLI DLPPIB DLS
Exogenous variables:
Date: 06/11/19 Time: 15:56
Sample: 1980 2016
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-1744.457	NA	7.20e+42	110.0285	110.7614	110.2715
2	-1745.684	43.15896	3.37e+42	109.2302	110.8960	109.7161
3	-1690.453	31.63894	2.11e+42	109.6533	110.8519	109.3921
4	-1650.626	39.82676*	6.06e+41*	107.1641*	110.0956*	108.1358*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 .

جدول رقم (03): نتائج اختبار غرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/11/19 Time: 15:58
Sample: 1980 2016
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLI does not Granger Cause DLFC	32	79.4649	4.E-13
DLFC does not Granger Cause DLI	32	2.93501	0.0426
DLPPIB does not Granger Cause DLFC	32	0.16318	0.9549
DLFC does not Granger Cause DLPPIB	32	2.14613	0.1075
DLS does not Granger Cause DLFC	32	41.9338	3.E-10
DLFC does not Granger Cause DLS	32	3.55615	0.0212
DLPPIB does not Granger Cause DLI	32	0.03988	0.9967
DLI does not Granger Cause DLPPIB	32	0.20579	0.9326
DLS does not Granger Cause DLI	32	2.30201	0.0892
DLI does not Granger Cause DLS	32	4.18898	0.0108
DLS does not Granger Cause DLPPIB	32	0.45714	0.7663
DLPPIB does not Granger Cause DLS	32	0.28348	0.8856

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 .

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الاستثمار والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو أقل من 0.05) وبالتالي فإن الاستثمار يؤثر على الاستهلاك، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الاستثمار والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أقل من 0.05) أي هناك سببية في الاتجاهين.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الناتج المحلي الخام والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) وبالتالي فإن الناتج المحلي الخام لا يؤثر على الاستهلاك، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الناتج المحلي الخام والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الادخار والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو أقل من 0.05) وبالتالي فإن الادخار يؤثر على الاستهلاك، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الادخار والاستهلاك عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أقل من 0.05) أي هناك سببية في الاتجاهين.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الناتج المحلي الخام والاستثمار عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) وبالتالي فإن الناتج المحلي الخام لا يؤثر على الاستثمار والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الاستثمار والناتج المحلي الخام عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الادخار والاستثمار عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو أقل من 0.1 أي عند 10%) وبالتالي فإن الادخار يؤثر على الاستثمار، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر لا نقبل عدم وجود السببية بين الادخار والاستثمار عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أقل من 0.05) أي هناك سببية في الاتجاهين.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الادخار والناتج المحلي الخام عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) وبالتالي فإن الادخار لا يؤثر على الناتج المحلي الخام، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الناتج المحلي الخام والادخار عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين.

النتيجة: بما أن السلاسل ليست في تكامل مترامن، فإننا نطبق نموذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR" في مرحلة تقدير النموذج .

4. التقدير :

جدول رقم (04): نتائج التقدير.

for Autoregression Estimates
te: 06/11/19 Time: 15:58
mple (adjusted): 1985-2016
luded observations: 32 after adjustments
andard errors in () & t-statistics in []

	DLFC	DLI	DLPB	DLS
DLFC(-1)	1.163624 (0.13473) [8.63660]	-57.26286 (22.8252) [-2.50876]	0.002259 (0.00659) [0.34280]	-3.063744 (2.12599) [-1.44109]
DLFC(-2)	-0.961488 (0.26197) [-3.67026]	92.21463 (44.3803) [2.07783]	0.006731 (0.01281) [0.52543]	5.741696 (4.13368) [1.38900]
DLFC(-3)	1.035868 (0.32577) [3.17971]	-64.10693 (55.1900) [-1.16157]	-0.001454 (0.01593) [-0.09126]	-8.310555 (5.14052) [-1.61668]
DLFC(-4)	-0.567468 (0.24978) [-2.27185]	32.09389 (42.3161) [0.75843]	0.006972 (0.01222) [0.57076]	6.793735 (3.94142) [1.72368]
DLI(-1)	-0.004460 (0.00302) [-1.47569]	-1.766206 (0.51197) [-3.44983]	-5.35E-05 (0.00015) [-0.36170]	-0.105170 (0.04769) [-2.20546]
DLI(-2)	-0.006887 (0.00410) [-1.67873]	-1.701192 (0.69596) [-2.44754]	2.97E-05 (0.00020) [0.14815]	-0.088594 (0.06474) [-1.36847]
DLI(-3)	-0.007457 (0.00455) [-1.63950]	-2.278553 (0.77052) [-2.95716]	-5.48E-06 (0.00022) [-0.02465]	-0.167432 (0.07177) [-2.3295]
DLI(-4)	0.009570 (0.00524) [1.82772]	-1.049918 (0.88703) [-1.18363]	5.74E-05 (0.00026) [0.22406]	-0.072460 (0.09262) [-0.87703]
DLPB(-1)	1.630485 (4.67250) [0.34895]	144.4598 (791.577) [0.18250]	-0.401294 (0.22850) [-1.75621]	21.60636 (73.7282) [0.29305]
DLPB(-2)	1.293942 (4.60382) [0.28106]	19.47703 (779.941) [0.02497]	-0.202823 (0.22514) [-0.90087]	11.23590 (72.6455) [0.15467]
DLPB(-3)	0.688765 (4.47909) [0.15377]	56.94755 (758.810) [0.07505]	-0.283963 (0.21904) [-1.29639]	6.541754 (70.6772) [0.09256]
DLPB(-4)	0.959503 (4.34607) [0.22077]	13.11119 (736.275) [0.01781]	-0.262723 (0.21254) [-1.23613]	8.077259 (68.5783) [0.11778]
DLS(-1)	0.043461 (0.03384) [1.28421]	9.655702 (5.73330) [1.68414]	0.001170 (0.00166) [0.70690]	0.728517 (0.53401) [1.36423]
DLS(-2)	0.035555 (0.03922) [0.90653]	6.490766 (6.64445) [0.97687]	0.000225 (0.00192) [0.11719]	0.479225 (0.61888) [0.77434]
DLS(-3)	0.018730 (0.03604) [0.51975]	9.441239 (6.10484) [1.54652]	-4.87E-05 (0.00176) [-0.02763]	0.509376 (0.56862) [0.89581]
DLS(-4)	0.108974 (0.03607) [3.02144]	-3.986446 (6.11016) [-0.65243]	0.000167 (0.00176) [0.09492]	-0.085731 (0.56911) [-0.15064]
C	17278.53 (16284.9) [1.06101]	-441210.7 (2758856) [-0.15993]	-1701.713 (796.384) [-2.13680]	34982.96 (256966.) [0.13614]
R-squared	0.981703	0.725348	0.389343	0.654393
Adj. R-squared	0.962187	0.432386	-0.262025	0.285746
Sum sq. resids	3.73E+10	1.07E+15	89216762	9.29E+12
S.E. equation	49870.13	8448587.	2438.808	786920.0
F-statistic	50.30155	2.475912	0.597731	1.775119
Log likelihood	-379.4327	-543.6674	-282.8595	-467.7113
Akaike AIC	24.77705	35.04171	18.74122	30.29446
Schwarz SC	25.55572	35.82038	19.51989	31.07313
Mean dependent	169544.7	245998.4	-5.965625	209296.9
S.D. dependent	256460.3	11213923	2170.919	931116.7
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.61E+40		
Determinant resid covariance		4.64E+39		
Log likelihood		-1642.997		
Akaike information criterion		106.9373		
Schwarz criterion		110.0520		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0.

5. التفسير الاقتصادي :

المعادلة المقدرة: سوف نأخذ فقط معادلة الاستهلاك وذلك لأنه محور دراستنا أي :

$$DLFC = 1.16362423413 * DLFC(-1) - 0.961487562706 * DLFC(-2) + 1.03586804082 * DLFC(-3) - 0.567468339378 * DLFC(-4) - 0.00445960000496 * DLI(-1) - 0.00688748451506 * DLI(-2) - 0.00745682616244 * DLI(-3) + 0.00956982512267 * DLI(-4) + 1.6304849445 * DLPB(-1) + 1.29394192136 * DLPB(-2) + 0.688765406301 * DLPB(-3) + 0.959502551218 * DLPB(-4) + 0.0434607959861 * DLS(-1) + 0.0355547643992 * DLS(-2) + 0.0187295584286 * DLS(-3) + 0.108974107271 * DLS(-4) + 17278.5285415 + e_t$$

من خلال النموذج الذي يفسر الاستهلاك (LFC) بدلالة القيمة السابقة وبالمتغيرات المتأخرة للناتج الداخلي الخام (LPIB) والادخار (LS) والاستثمار (LI) .

يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

بالرجوع لإطار الظاهرة نظريا نجد أن المعادلة مقبولة من الناحية الاقتصادية؛ كون أن الاستهلاك يتأثر بصفة مباشرة بالاستهلاك للفترة السابقة حيث يرتبط الاستهلاك في السنة t ارتباط طردي مع الاستهلاك في السنة السابقة لها $t-1$ ، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع الاستهلاك في سنة ما يتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا خلال السنة المقبلة والعكس صحيح حيث قدرت مرونته بـ 1.16 أي إذا زاد الاستهلاك السابق بـ 1% يزيد الاستهلاك الحالي بـ 1.16%، إذ يفسر ذلك بالتوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة، فسنوات من الانتعاش والازدهار الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في أداء النشاط الاقتصادي، كما أن معاملات الاستهلاك ذات التأخر الثاني ($t-2$) سالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الاستهلاك في السنة t والاستهلاك في السنة ($t-2$)، كما أن معاملات الاستهلاك ذات التأخر الثالث ($t-3$) سالبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الاستهلاك في السنة t والاستهلاك في السنة ($t-3$)، كما أن معاملات الاستهلاك ذات التأخر الرابع ($t-4$) موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الاستهلاك في السنة t والاستهلاك في السنة ($t-4$)،

إذ يفسر ذلك بالتوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة، فسنوات من الانتعاش والازدهار الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في أداء النشاط الاقتصادي،

*بينت النتائج أيضا أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والناتج الداخلي الخام للفترات الأربعة السابقة وهذا منطقي؛ كون أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام يخلق زيادة في المشاريع وبالتالي خلق مناصب عمل وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

6. التحليل والاختبارات الإحصائية:

- التفسير الإحصائي:

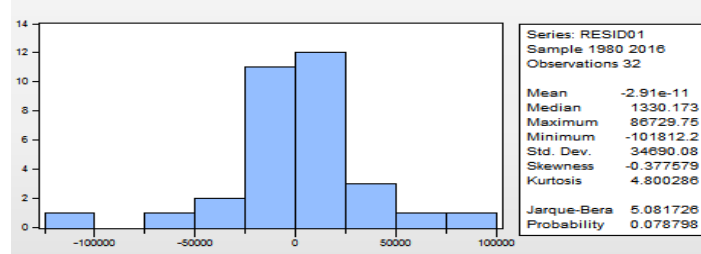
*معامل التحديد: $R^2 = 0.98$ أي أن 98% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات 2% تدخل ضمن هامش الخطأ.

*اختبار ستودينت: أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على الاستهلاك وهذا عند مستوى معنوية 5% .

*اختبار فيشر: معامل فيشر من جهته أيضا أكبر من القيمة النظرية وبالتالي فالنموذج جيد ولديه قدرة تفسيرية عالية والمتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج .

7. اختبار التوزيع الطبيعي : قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات وهي اختبار سكيونس للتناظر واختبار كيرتوزيس للتقاطع عند مستوى معنوية 5% وقد وجدنا أن :

جدول رقم (05): نتائج التوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0.

إحصائية Jarque-Berra أقل من عند مستوى معنوية 5% كما ان الاحتمال أخذ القيمة 0.07 وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بطبيعية الأخطاء .
8. اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:

جدول رقم (06): اختبار الارتباط الذاتي للبقايا.

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 06/11/19 Time: 16:02
Sample: 1980 2016
Included observations: 32

Lags	LM-Stat	Prob
1	21.95884	0.1445
2	36.27957	0.0026
3	38.79098	0.0012
4	21.04216	0.1769
5	13.21926	0.6567
6	15.62820	0.4792
7	23.93042	0.0910
8	28.42965	0.0781
9	27.03260	0.0911
10	32.96708	0.0857
11	50.94329	0.1620
12	25.03390	0.0692

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج تستخدم اختباري (LM) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج والنتائج ملخصة في الجدول رقم 32، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% .
9. اختبار الشوشرة البيضاء لبواقى النموذج :

جدول رقم (07): الشوشرة البيضاء لبواقى النموذج.

Correlogram of RESID01
Date: 06/13/19 Time: 13:11
Sample: 1980 2016
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.011	0.011	0.0044	0.947	
2	0.123	0.123	0.5562	0.757	
3	-0.245	-0.251	2.8070	0.422	
4	-0.090	-0.100	3.1192	0.538	
5	-0.125	-0.063	3.7447	0.587	
6	0.144	0.122	4.6174	0.594	
7	0.041	0.017	4.6915	0.698	
8	0.166	0.088	5.9425	0.554	
9	-0.238	-0.238	8.6264	0.472	
10	-0.142	-0.158	9.6198	0.474	
11	-0.228	-0.195	12.316	0.340	
12	-0.039	-0.088	12.398	0.414	
13	0.001	-0.054	12.397	0.495	
14	-0.103	-0.309	13.038	0.524	
15	-0.096	-0.218	13.628	0.554	
16	0.146	0.175	15.070	0.520	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0.

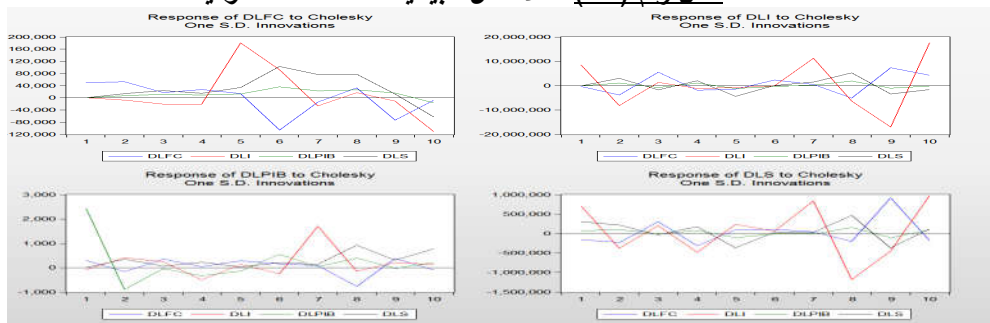
للتأكد من أن البواقى تتبع وشرة بيضاء استخدمنا اختبار (Box-Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة بواقى النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض " Bruit Blanc"، والنتائج ملخصة في الجدول رقم 33، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقى النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض " Bruit Blanc" بين بواقى النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% .

10. تحليل الصدمات :

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات ومن خلال تطبيقنا لصدمة على DLFC في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة لكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي :

وهذا يعني أن أي تغير ما يحدث للاستهلاك - زيادة أو نقصان - قد يؤثر حتما على الادخار، الاستثمار والناتج الداخلي الخام، كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتتخفف بعد ذلك لتصبح شبه معدومة وهذه ميزة نماذج ال- VAR بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات.

شكل رقم (02): الأشكال البيانية للصدمة العشوائية.



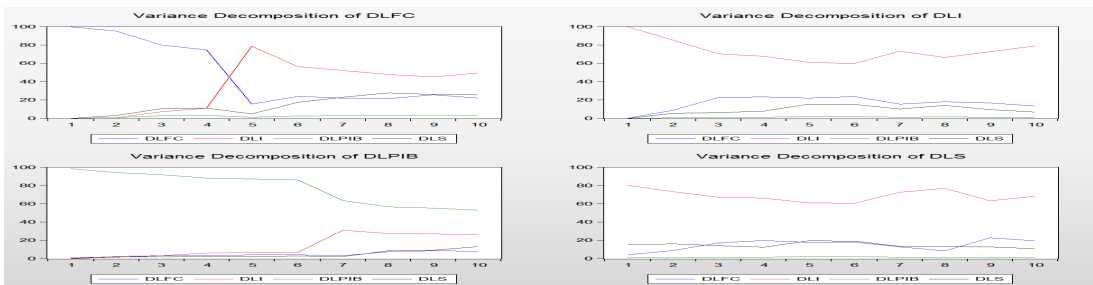
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 .

11. تحليل التباين :

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ ومن خلال جدول تحليل التباين الجدول رقم 05 يمكننا من الإلقاء بالملاحظات التالية :

الاستهلاك يساهم بنسبة كبيرة في تباين خطأ التنبؤ حيث أن 100% من تباين خطأ التنبؤ سببه المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما تقل في الفترة الثانية، وبالتالي فإن نسبة خطأ التنبؤ للاستهلاك والراجع للاستثمار تزيد مع الزمن وهذا ما يدل على أهمية تأثير الاستثمار مع زيادة الزمن، كما لاحظنا أيضا نفس الملاحظة السابقة لكل من الاستهلاك في الفترة الثانية وفي الفترة العاشرة وبالتالي فإن نسبة خطأ التنبؤ للاستهلاك والراجع للادخار تزيد مع الزمن وهذا ما يدل على أهمية تأثير الادخار مع زيادة الزمن، ونفس الملاحظة تنطبق على الناتج الداخلي الخام ولكن بنسبة أقل .

شكل رقم (03): الأشكال البيانية لتحليل التباين.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 .

VI. الخلاصة:

كان هدف دراستنا هو الدراسة القياسية لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر حيث تطلبت الدراسة معطيات تم الحصول عليها من مقررات البنك العالمي والديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة (1970-2016)، ولقد أبرزت الدراسة أن الجزائر شهدت تطورات كبيرة على كل الأصعدة وخاصة السياسية والاقتصادية، فكان عدم الاستقرار الأمني والحكومي وعدم استقرار أسعار المحروقات سببا في العديد من البرامج والسياسات المالية المقترحة والمطبقة كل فترة، الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي أدت بدورها إلى عدم استقرار الادخار المحلي حيث شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة، ولشرح العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والادخار المحلي استخدمنا نماذج أشعة الانحدار الذاتي -VAR- المناسبة لمثل هذه الدراسات وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1- فيما يتعلق بتطورات الادخار المحلي الجزائري من خلال مدة الدراسة أوضح التحليل أن مستوى الادخار المحلي ارتبط بالسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، حيث شهد تذبذبا ويرجع هذا التذبذب إلى عدة اعتبارات أهمها: اعتماد صادرات الجزائر على قطاع المحروقات بصفة كبير جدا، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد في تمويل التنمية على عائدات قطاع المحروقات، وكما نعلم فإن هذه الأخيرة (أسعار البترول) تتحكم فيها عوامل خارجية وتضعب على السياسة الاقتصادية والمالية السيطرة عليها، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج وعبئ خدمة هذه الأخيرة لتعويض الفارق في تمويل الاستثمارات.

2- الادخار المالي يلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات في الجزائر، غير أن الادخار المالي يبقى مرهونا بتقلبات أسعار البترول وحصيلة الجباية البترولية، وارتفاع معدل الاكتناز هذا الأخير الذي يلعب دورا هاما في الجزائر، وبالأخص في الأرياف والقرى نتيجة عدم انتشار القطاع المصرفي بشكل كبير في الجزائر خاصة في ولايات الجنوب، والذي أدى إلى انخفاض الادخار العائلي، واحتفاظ العائلات على النقود السائلة في البيوت حيث أن المواطنين يتعاملون في معاملاتهم التجارية على السداد النقدي ولا اعتبار للتعامل بال شيك، نتيجة الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر وما خلفته من تشوه اجتماعي داخل نفوس المواطنين، وعدم توفر الثقة اللازمة بين المواطن والدولة (مشكلة الخليفة وما خلفته من آثار سلبية على الصعيدين الوطني والعالمي).

-التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم **الحلول والاقتراحات** التالية لتعبئة الادخار المحلي في الجزائر التالية:
1. الحد من مستويات التضخم ومحاولة تخفيض نسبته إلى أقصى حد من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد، باستخدام سياسة نقدية حازمة والتي تساعد على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاحتفاظ بدعم السلع الاستهلاكية الضرورية.
 2. ضرورة الاهتمام بتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي لكونه الجهاز الفعال في تعبئة الودائع الادخارية شرط أن يكون هذا على أساس المشاركة في نتائج العمليات الذي يدعي إليها الاقتصاد الإسلامي ومحاولة انتشاره جغرافيا لزيادة الادخار العائلي والحد من الزيادة في معدل الاكتناز وخاصة في الأوساط الريفية.
 3. إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنيات الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها وتسخيرها لخدمة البحث العلمي عامة والقياس الاقتصادي خاصة، دون أن ننسى توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات

الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسات تعكس الوقائع، ولا بد من توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تكون نتائج الدراسات تعكس الوقائع.

VII. الهوامش والإحالات:

¹ Mohamed Abdel –Wahed , *the impact of Foreign capital inflow on saving –investment and economic growth rate in Egypt* , *An economic Analysis* , vol , 4 N ol, 2003 , p 279.

² <http://ssrn.com> تحت عنوان : أثر سعر صرف العملات الأجنبية علي معدلات الادخار في السودان (28 /12/2015).

³ أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 121-134.

⁴ Nicholas M. Odhiambo , *Financial depth, savings and economic growth in Kenya A dynamic causal linkage*, *Economic Modelling* 25, 2008 , pp 704-713

⁵ عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 20.

⁶ رياض إسماعيل، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة، دار الحامي للنشر، ص 27.

⁷ نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية" دروس وتطبيقات محلولة"، مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص 62.

⁸ رياض إسماعيل، مرجع سابق، ص 15.

⁹ محمد بشير عطية، القاموس الاقتصادي عربي- فرنسي - انجليزي - ألماني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 305.

¹⁰ الطيب داودي، الدور التمويلي للإمكان الاجتماعي في التنمية الذاتية في الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة -الجزائر، سبتمبر 2013، ص 6.

¹¹ رياض إسماعيل، مرجع سابق، ص 10.

¹² محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 4.

¹³ عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 15.

¹⁴ عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 16.

¹⁵ أمال براهيمية ،ظريفة سلايمية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية بجامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر: 21-22 نوفمبر 2006، ص 6 .

¹⁶ علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 179 .

¹⁷ خليل دعاس، الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والاحلال دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 19 .

¹⁸ كبير مولود، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، 2016، جامعة المسيلة، ص 27.

¹⁹ كبير مولود، مرجع سابق، ص 15.

- ²⁰ صباح نوري عباس وعمر رفعت قطب، اثر زيادة الدخل على حجم الإيداع (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والعشرون، العراق، 2010، ص10.
- ²¹ كبير مولود، مرجع سابق، ص16 .
- ²² محمد عبد الغفار، مشكلة الادخار في مصر، مكتبة زهراء شرق، القاهرة، بدون سنة نشر، ص26.
- ²³ عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2002، ص97 .
- ²⁴ منى كشاط، خديجة حجاز، تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة-الواقع والآفاق المستقبلية-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد الخامس العدد الأول، جوان 2019، ص30.
- ²⁵ إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص26.
- ²⁶ كبير مولود، مرجع سابق، ص .
- ²⁷ علي بظاهر، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص188.
- ²⁸ Martin Browning , The Saving Behaviour of a Two-Person Household, Published by : Blackwell Publishing on behalf of The Scandinavian Journal of Economics, The scandinavian Journal of Economics, Vol.102, NO.2 (Jun, 2000), P236.
- ²⁹ سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص ص 78-79.

الملاحق:

ملحق رقم 1: بيانات تطور معدل الادخار في الجزائر خلال فترة الدراسة

السنوات	s/gdp	m2/gdp
1980	39,375	57,562
1981	36,887	57,029
1982	35,537	66,421
1983	36,525	71,000
1984	30,618	72,764
1985	29,399	76,849
1986	21,780	75,798
1987	21,347	79,671
1988	16,976	83,824
1989	17,492	72,796
1990	23,978	61,771
1991	32,259	49,111
1992	30,757	51,942
1993	29,091	50,101
1994	30,080	45,319
1995	30,909	37,169
1996	25,678	33,006
1997	22,447	36,081
1998	27,148	42,377
1999	28,494	42,209

2000	25,024	37,833
2001	26,841	56,850
2002	30,653	62,727
2003	30,341	62,817
2004	33,264	59,265
2005	51,861	53,828
2006	54,480	57,282
2007	56,837	64,093
2008	57,474	62,987
2009	47,274	73,159
2010	49,865	69,056
2011	48,493	68,061
2012	47,194	67,953
2013	45,372	71,730
2014	43,105	79,310
2015	36,433	82,001
2016	37,375	78,885

المصدر: بيانات البنك الدولي